



## عقد مقاولة

\*\*\*\*\*

الموضوع : "أعمال رفع كفاءة طريق الشراhenة ٤٢٢ من ببا -بني سويف القطاع الأول بطول ٢,٣٥ كم محافظة بنى سويف ضمن المرحلة الأولى المبادرة الرئاسية حياة كريمة" (بأمر المباشر)

رقم العقد: ٢٠٢٥/٢٠٢٤/٦٧

أنه في يوم الاثنين الموافق: ٢٠٢٤/٧/١٥

حرر هذا العقد بين كل من :-

### الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

### و "مؤسسة هيتم للمقاولات العامة والتوريدات"

ويمثلها السيد / هيتم السيد حسني احمد

. بصفته / مدير الشركة .

بطاقة رقم / ٢٨١٠٥١٨١٣٠٢٤٥٥

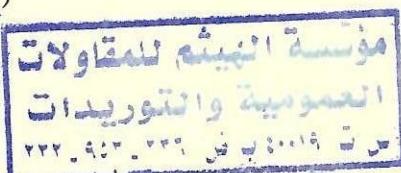
بطحة ضريبية / ٩٥٣-٢٣٦ . ٢٣٢-

مأمورية ضرائب / الإسماعيلية اول .

سجل تجاري رقم / ٤٠٠١٩ .

ومقرها / المنايف السبع - ابار شرقية - الاسماعيلية

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)



### التمهيد

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتصمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد مشروعات الطرق ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالأمر المباشر ومثناها الموافقة على إسناد أعمال رفع كفاءة طريق الشراهنة ٤٣٢ من ببا - بني سويف القطاع الأول بطول ٢,٣٥ كم محافظة بني سويف ضمن من المبادرة الرئاسية (بالأمر المباشر) إلى "مؤسسة الهيثم للمقاولات العامة والتوريدات" بتكلفة ٦٠٦٥,٢٩٠ جنيه (فقط وقدره ستة مليون وخمسة وستون ألف ومائتان وتسعون جنيه لغير).

حيث قام الطرف الأول بمقايضة الطرف الثاني مؤسسة الهيثم للمقاولات العامة والتوريدات على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك بمبلغ قدره ٤,٣٩,٦٥٣ جنيه (فقط وقدره أربعة مليون وثلاثمائة وتسعة عشر ألف وستمائة ثلاثة وخمسون جنيها لا غير) شاملة الضريبة شاملة الضريبة وتعبر محضر المقاومة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكرامة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتّما لأحكامه .

### البند الثاني

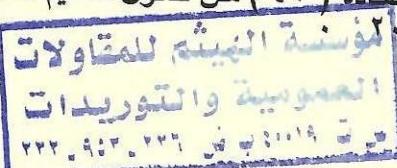
يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال رفع كفاءة طريق الشراهنة ٤٣٢ من ببا - بني سويف القطاع الأول بطول ٢,٣٥ كم محافظة بني سويف ضمن من المبادرة الرئاسية (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ٤,٣٩,٦٥٣ جنيه (فقط وقدره أربعة مليون وثلاثمائة وتسعة عشر ألف وستمائة ثلاثة وخمسون جنيها لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

### البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "مؤسسة الهيثم للمقاولات العامة والتوريدات" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٤) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليًا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

### البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم ٥٦٢٣٠٠٢٤٠٠٠٩١٦ مبلغ ٣٠٣٢٦٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ألف ومائتان خمسة وستون جنيه لا غير) صادر من البنك الأهلي المصري صادر بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢ وساري حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتياز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الإسلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقيدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ (١٨٢) لسنة ١٩١٨.



مودع  
مودع

**السند الخامس**  
 يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

**السند السادس**  
 إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوضع الطرف الأول على الطرف الثاني عرامه التأخير بالنسبة في الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

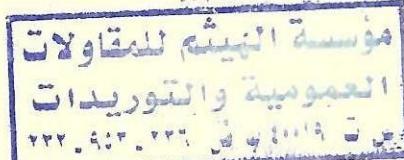
**السند السابع**  
 إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها تكون للطرف الأول أن يلحاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الأخلاقيات التي تبرمها الجهات العامة على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

**السند الثامن**  
 إذا ظهرت أي أعمال مستحقة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وي طريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومتناستها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

**السند التاسع**  
 يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتفاق كل من يحمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعه وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الأصابات أو حدوث الوفاة لعمال أو أي شخص آخر أو الآضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

**السند العاشر**  
 يلتزم الطرف الثاني بعمل حسابات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

**السند الحادي عشر**  
 يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في اتلاف أي شئ يلزم باعادة الحال إلى ما كان عليه والا سيقوم الطرف الأول بصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصاريف الإدارية الازمة .



مهمة

**البند الثاني عشر**  
 يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن يتتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول.

**البند الثالث عشر**  
 الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عاملية أو أحد آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده.

**البند الرابع عشر**  
 يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشفرة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة.

**البند الخامس عشر**  
 يلتزم الطرف الثاني بخلاء محل العمل من المهمات والمخالفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصروف الإدارية الازمة.

**البند السادس عشر**  
 أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو محل المختار لهما، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومتوجة لكافة آثارها القانونية، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

**البند السابع عشر**  
 لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً.

**البند الثامن عشر**  
 تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص.

**البند التاسع عشر**  
 للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص.

**البند العشرون**  
 تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .  
 ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٦ أمثلة للمقاولات

مerry  
Christmas

### **البند الحادى والعشرون**

يلتزم الطرف الثانى بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمندة سنة لحميع الأعمال تبدأ من تاريخ التسلیم الابتدائى حتى تاريخ الاستسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدنى أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### **البند الثاني والعشرون**

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### **البند الثالث العشرون**

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بيبرود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

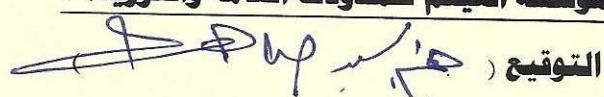
### **البند الرابع والعشرون**

حرر هذا العقد من ثلات نسخ سلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والمأزوم .



#### الطرف الثاني

مؤسسة هيئتم للمقاولات العامة والتوريدات



السيد / هيئتم السيد حسني احمد

مدير الشركة

#### الطرف الأول

المهيئة العامة للطرق والكبارى



لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

